



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)

E-ISSN: 3006-9149



**The impact of oil revenues on some financial sustainability indicators:
an applied study on the Iraqi economy for the period 2004-2021**

Muhammad Ahmed Hadid*, Khlaf Muhammad Hamad

College of Administration and Economics/Tikrit University

Keywords:

Oil prices, fiscal sustainability, oil revenues,
public revenues, government spending.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 23 Jan. 2024

Accepted 14 Feb. 2024

Available online 31 Mar. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Muhammad Ahmed Hadid

College of Administration and
Economics/Tikrit University



Abstract: The study aimed to measure the impact of oil price fluctuations on some indicators of financial sustainability, as it is one of the most important components of financial sustainability in countries that are characterized by the abundance of that resource or countries that have been classified as rentier states, but excessive reliance on this wealth may make the country and its economy vulnerable to fluctuations. Severe external shocks due to fluctuations in oil prices and its connection to international markets. The study and analysis of oil revenues is of great importance in economic studies. This importance stems from the fact that oil revenues represent the lifeblood of the Iraqi economy, which depends almost entirely on them in forming the gross domestic product. It was based on The study based on a set of hypotheses, the most important of which is: Oil revenues can be relied upon to achieve financial sustainability in the Iraqi economy, as well as the existence of a statistically significant correlation between oil prices and financial sustainability indicators. Statistical programs (EViews, Excel) were used to reach the results. The study reached a set of conclusions, the most important of which is that the oil revenues index relative to public revenues (X) has a direct impact on the government spending index relative to gross domestic product in the long term.

أثر الإيرادات النفطية في بعض مؤشرات الاستدامة المالية: دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2021

خلف محمد حمد

محمد احمد حديد

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير تقلبات أسعار النفط على بعض مؤشرات الاستدامة المالية، إذ إن الإيرادات النفطية من أهم مكونات الاستدامة المالية في الدول التي تتميز بوفرة ذلك المورد أو الدول التي تم تصنيفها كدول ريعية. لكن الاعتماد المفرط على هذه الثروة قد يجعل البلاد واقتصادها عرضة للتقلبات. الصدمات الخارجية الشديدة بسبب تقلبات أسعار النفط وارتباطها في الأسواق العالمية. تحظى دراسة وتحليل عائدات النفط بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية. وتتبع هذه الأهمية من كون عائدات النفط تمثل شريان الحياة للاقتصاد العراقي الذي يعتمد عليها بشكل شبه كامل في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي. واعتمدت الدراسة على مجموعة من الفرضيات أهمها: يمكن الاعتماد على الإيرادات النفطية لتحقيق الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي، فضلاً عن وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط ومؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي. وتم استخدام البرامج الإحصائية (EViews, Excel) للوصول إلى النتائج. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن مؤشر الإيرادات النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة (X) له تأثير مباشر على مؤشر الإنفاق الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الاستدامة المالية، الإيرادات النفطية، الإيرادات العامة، الإنفاق الحكومي.

المقدمة

تعد الثروة النفطية من أهم مقومات الاستدامة المالية في البلدان التي تمتاز بوفرة ذلك المورد أو الدول التي تم تصنيفها بالدول الريعية، ولكن الاعتماد المفرط على هذه الثروة قد تجعل البلد واقتصاده عرضة لتقلبات شديدة وصدمات خارجية بسبب تقلبات أسعار النفط وارتباطه في الأسواق الدولية، وكما هو واضح فإن العراق من البلدان التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة اعتماداً شبه مطلق، إذ يسهم هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بحصة كبيرة مقارنة بمساهمة ضعيفة للقطاعات الأخرى وهذا ما جعل من الاقتصاد العراقي اقتصاداً يتسم بخصائص ريعية وجعله اقتصاداً يعاني من اختلالات هيكلية فضلاً عن أنه لم يستطع خلق قاعدة إنتاجية متنوعة بالرغم من امتلاكه إمكانات النهوض ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، فضلاً عن ما عاناه الاقتصاد العراقي من آثار الحروب والفوضى والسياسات الاقتصادية الارتجالية التي انتهجتها الحكومات المختلفة، إذ لم تستطع تلك الحكومات تشجيع منافذ مساهمة القطاعات الأخرى في الإيرادات العامة وعلى الخصوص تشجيع القطاع الخاص ورؤوس الأموال الخاصة والأجنبية والتي كان من الممكن أن تلعب دوراً مهماً في رفع مستوى المساهمة للقطاعات غير النفطية في الإنتاج وتعزيز الموازنة العامة والمساهمة الفعالة في الاستدامة المالية، وعلى الرغم من أن جانب الإيرادات في الموازنة العامة يضم في مستوياته عدد من مصادر الإيرادات إلى جانب الإيرادات النفطية منها

الإيرادات السيادية المتأتية من فرض الضرائب والرسوم، أو تلك التي يحققها القطاع العام كعوائد لمخرجاته السلعية أو الخدمية وهو ما يوحى للوهلة الأولى ان الموازنة العامة تركز على تشكيلة متنوعة من مصادر الإيرادات. ولتحقيق هدف البحث قسم على أربعة مباحث المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب التطبيقي والمبحث الرابع الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: منهجية البحث

1. **أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في التركيز على قياس أثر تقلبات أسعار النفط في مؤشرات الاستدامة المالية، فضلاً عن السبل المتبعة من أجل تحقيق الاستدامة المالية من خلال تحليل واقع كل من أسعار النفط والاستدامة المالية في العراق.

2. **مشكلة البحث:** يواجه الاقتصاد العراقي العديد من الأزمات التي تعرقل عمله والتي لا بد من العمل على تخفيفها، إذ تلعب الإيرادات النفطية الدور الأساسي الذي يمارسه قطاع النفط في الاقتصاد العراقي من أجل تحقيق الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي وإدارة الأزمات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد العراقي من خلال توجيه الموارد بشكل يجعل هذا الاقتصاد أكثر استدامة. وتستند مشكلة الدراسة إلى السؤال الرئيس الآتي:

❖ ما هو دور الإيرادات النفطية لتحقيق الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي؟

3. **فرضية البحث:** تعدّ الإيرادات النفطية من الأدوات الأساسية التي يتم من خلالها تحقيق الاستدامة المالية وذلك من خلال مجموعة من السياسات التي تنتهجها الحكومة، وبذلك فقد استندت الدراسة إلى مجموعة من الفرضيات الأساسية والمتمثلة بالنقاط الآتية:

أ. يمكن الاعتماد على الإيرادات النفطية في تحقيق الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي.

ب. توجد علاقة ارتباط إيجابية بين الإيرادات النفطية ومؤشرات الاستدامة المالية.

4. **هدف البحث:** هناك أهداف عدة سعت الدراسة إلى تحقيقها وتتمثل في الآتي:

أ. بناء إطار معرفي لموضوع الدراسة والمتضمن أسعار النفط وأهميته فضلاً عن الاستدامة المالية في ظل بيئة مليئة بالأزمات مستنداً إلى المسارات الفكرية للأدبيات المالية وذلك من خلال عرض آراء الباحثين ومستوى تحليلهم لمضامينها وأبعادها.

ب. تحليل علاقة الارتباط بين أسعار النفط ومؤشرات الاستدامة المالية.

ج. تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي.

5. **منهجية البحث:** تم استخدام منهج التحليل الوصفي لبيان طبيعة وما هي أسعار النفط وما هي علاقتها بالاستدامة المالية.

6. **حدود البحث:**

❖ **الحدود المكانية:** حاول البحث التركيز على الاقتصاد العراقي من خلال بيان أثر أسعار النفط على الاستدامة المالية.

❖ **الحدود الزمنية:** تناول البحث المدة الزمنية (2004-2021).

7. **هيكلية البحث:** تضمن البحث أربعة محاور رئيسية المبحث الأول من منهجية البحث والمبحث الثاني الإطار النظري لأسعار النفط، والمبحث الثالث تحليل واقع الاستدامة المالية في العراق للمدة (2004-2021)، والمبحث الرابع تحليل نتائج النماذج القياسي لتأثير أسعار النفط على بعض مؤشرات الاستدامة المالية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لأسعار النفط وال إيرادات النفطية

المطلب الأول: مفهوم وأنواع أسعار النفط

أولاً. مفهوم أسعار النفط: عرفت أسعار النفط بعدم الإستقرارية وعدم اليقين والتقلب في الأسواق العالمية لأسباب عدة وإن عدم الاستقرار له آثار كبيرة على المؤشرات الاقتصادية للدول المصدر والمستوردة كتأثيره على الناتج المحلي الإجمالي والنمو والتضخم وغيرها (Myronovych, 2001: 1) وتعرف أسعار النفط على أنها قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معينين (الهيتمي، 2006: 73)، كذلك يعرف سعر النفط على أنه قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد خلال مدة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية (سعودي، 2019: 5).

أما تقلبات أسعار النفط فتعرف على أنها التغيرات غير المتوقعة والمفاجئة في أسعار النفط التي تكون حادة في بعض الأحيان لدرجة أنها تترك آثار اقتصادية واضحة سواء على المستهلك أو المنتج مع اختلاف طبيعة هذا الأثر فيما بينهما (التميمي، 2011: 38). ومن هذا التعريف نستنتج أن لتقلبات أسعار النفط آثار سلبية وإيجابية على الدول المصدرة والدول المستوردة له فارتفاع أسعار النفط يعد إيجابيا للدول المصدرة وسلبيا للدول المستوردة له وبالعكس في حالة انخفاض الأسعار فالدول المستوردة تستفيد من هذا الانخفاض نتيجة ارتفاع مكاسب الدخل الحقيقي وبالعكس بالنسبة للدول المصدرة لاعتماد الأنشطة الأخرى بشكل كبير على عوائد النفط عن طريق الاتفاق الحكومي العام التي تسمح به الإيرادات (Aasim, 2015: 9). ويشير مفهوم سعر النفط إلى القيمة النقدية لبرميل النفط الخام في الأسواق العالمية حيث يخضع سعر النفط الخام لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة الأسواق النفطية والتي تتسم بعدم استقرارها الأمر الذي انعكس على إيرادات البلدان المنتجة والمصدرة للنفط إذ تعرضت أسعار النفط الخام منذ عام (1973) للعديد من التغيرات سميت بالصدمات النفطية والتي تعرف بأنها موجات متعاقبة من الارتفاع الحاد في أسعار النفط الخام يعقبها موجات أخرى من الانخفاض الشديدة تحدث خلال فترات تتراوح بين 3 سنوات على المستوى العالمي (صالح وحمدان، 2017: 53).

ثانياً. الإيرادات النفطية: يحتل قطاع النفط، متمثلاً بإيراداته المالية، دوراً مهماً في مجمل الأنشطة الاقتصادية، لأنه يساعد على تطوير الاقتصاد الوطني والنهوض به من خلال تطوير وتنمية باقي القطاعات الاقتصادية، إذ يمثل مصدراً مهماً من مصادر عوائد مالية تمول الميزانية العامة لمعظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام (الزبيدي، 2007: 177). كما يساهم في تحديد الدخل القومي ومدى مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي. كما أنه يؤثر على متوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل القومي، فضلاً عن مساهمته في التجارة الخارجية من خلال الحساب الجاري الذي يمثل الصادرات النفطية، ونتيجة لذلك، يلعب قطاع النفط دوراً رئيسياً في عملية التنمية الاقتصادية وزيادة القوة الشرائية للأفراد وصياغة المشهد الاقتصادي في الدولة، ويمكن تعريف الإيرادات النفطية بشكل عام على أنها تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي هو النفط الخام، ومن أجل ذلك تحصل على النقد كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد (الزبيدي، 2014: 34).

ثالثاً. أهمية الإيرادات النفطية: تشكل عائدات النفط مورداً مهماً للدول الريعانية، لأن هذه الدول تعتمد على هذا المصدر في توفير العملات الأجنبية وتوفير أكبر تمويل للنفقات العامة للدولة. على المدى

القصير، أو زيادة حجم الإنتاج على المدى الطويل، والعكس صحيح في حالة حدوث انخفاض. وتسمى هذه الظاهرة (اعتماد الاقتصاد على قطاع النفط)، (الخفاجي، 2017: 24). تعتمد معظم الدول التي تعتمد على النفط في تمويل اقتصاداتها عليه لما يتمتع به من مزايا إيجابية عديدة، لكنه في الوقت نفسه يتميز بتقلب الأسعار من حين لآخر مما يؤدي إلى تقلب العوائد، ومن ثم يتعرض الاقتصاد للتقلبات. نتيجة التقلبات التي تؤثر على قطاع النفط كما هو الحال في الدول العربية النفطية التي تواجه تحديات حقيقية، فإنها تمس أساس وجودها، مما يؤدي إلى تآكل أساسها المادي (العوائد المالية نتيجة العوامل السياسية والعائدات). الأزمات العسكرية (حرب الخليج الأولى والثانية)، والتي أدت إلى تراجع أسعار النفط، وانتشار الفساد المالي، وإهدار القدرات المالية غير المبررة، وهذه العوامل أدت إلى انخفاض النمو الاقتصادي ومعدلات تكوين رأس المال وضعف توزيع الثروة بين الأفراد (مرزوق، 2008: 70). وإن هيكल الصادرات لأي دولة يتم تقسيمها حسب القطاعات الاقتصادية الصناعي، الزراعي، الخدمي) أو حسب القطاع العام والخاص وهناك تقسيمات أخرى ومن الملاحظ في الاقتصاد العراقي هو انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص في قيمة الصادرات مقارنة بالقطاع العام هذا من جانب ومن جانب آخر هو انخفاض نسبة مساهمة كل من القطاع الصناعي والزراعي مقارنة مساهمة القطاع النفطي وذلك لعدة أسباب منها حرب الخليج الأولى وما تلاها من آثار سلبية أثرت بصورة مباشرة على القطاع الصناعي وحرب الخليج الثانية وما نتج عنها من فرض حصار اقتصادي أثر بشكل كبير على كل مفاصل الاقتصاد الوطني وذلك بسبب الانقطاع شبه التام للصادرات النفطية العراقية والتي كان يعتمد عليها العراق بشكل مباشر في تمويل الموازنة العامة (الموسوي، 1997: 174) يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل مباشر على الصادرات النفطية وانخفاض نسبة مساهمة القطاعات الأخرى مما أثر بشكل سلبي على هيكل الصادرات العراقية من حيث التنوع وأهمية القطاعات الأخرى مما أدى إلى وجود حالة اختلال واضحة في القدرة التنافسية للمنتجات الخارجية. بعد عام 2003 احتل القطاع النفطي دور مهم في الاقتصاد العراقي ونسبة كبيرة من الصادرات الإجمالية كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج النفطي بدأت نسبة مساهمة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات تزداد منذ عام 2003 وأخذت الصادرات النفطية في العراق بالزيادة بشكل سريع بعد عام 2009 وذلك يعود إلى جولات التراخيص النفطية مع الشركات الأجنبية والأزمة العالمية عام 2008 والتي تجاوز فيها سعر النفط الخام حاجز 120 دولار واستمرت الصادرات النفطية بالزيادة بشكل كبير حتى عام 2018 إذ بلغت ما نسبته (96.983) من الصادرات الإجمالية (الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات (2006-2018)

رابعاً. مؤشرات الاستدامة المالية: لوحظ خلال العقود الثلاثة الماضية أن استدامة القطاع العام على المدى المتوسط والطويل قد أخذت في التوسع، وذلك بسبب الضغوط على خدمات القطاع العام، وازدادت خلال القرن العشرين نتيجة الضغوط المتزايدة. وإن من بين القضايا التي أصبحت أكثر إثارة للجدل قضية الاستدامة المالية العامة للدول، والتحديات المستقبلية التي قد تواجهها المالية العامة للدول المدينة نتيجة تصاعد مستويات الديون القائمة عليها. من أجل أن يكون الدين العام للدولة مستداماً، يجب أن تستوف الدولة بعض المعايير بناءً على مجموعة من المؤشرات التي قد تختلف من دولة إلى أخرى وفقاً لقوة الهيكل المالي للدولة وديناميكيات إيراداتها العامة والدين العام من حيث تركزه في الديون القصيرة والمتوسطة والقصيرة طويل الأمد ويتم تحليل الاستدامة المالية وفقاً

للمعايير المعتمدة من قبل المؤسسات الدولية من خلال مؤشرات تركيبية عدة. وتأخذ هذه المؤشرات في الاعتبار التطور التاريخي لمتغيرات السياسة المالية، ولا سيما الدين العام المحلي وعجز الموازنة وهذه المؤشرات هي كالآتي: (الدباغ والسعدون، 2020: 83):

1. مؤشر نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي: على الرغم من بساطة هذا المؤشر إلا أن له أهمية كبيرة تتمثل في إعطاء صورة شاملة لعبء الدين العام المحلي، وفقاً لمعاهدة (Mastercht) في (1992) إذ تنص المعاهدة على أن نسبة الدين العام المحلي والخارجي يجب ألا تتجاوز (60%) من الناتج المحلي الإجمالي، لذا فإن تجاوز النسبة هو مؤشر على أن الدولة تدخل في أزمة المديونية، أي أن تطوير نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر إرشادي يمكن من خلاله تقييم الوضع المالي للدولة، والالتزام بالضوابط الأولية لتحقيق الاستدامة، والتي تقوم على أهمية عدم استمرار الحكومة في الاقتراض لتمويل أعباء الديون، يمكن التحقق منها (الدباغ والسعدون، 2020: 83) ويتم حساب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الدين العام المحلي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100\%$$

2. خدمة الدين العام الداخلي إلى النفقات العامة: يعبر عن خدمة الدين العام بأنه مجموع المدفوعات النقدية التي تدفع للدائن مقابل تخليه عن أمواله لمدة زمنية معينة، وأن إفراط الحكومات في الإنفاق العام الذي يسبب النمو في الدين العام في الوقت الحالي سيمثل عبئاً على المالية العامة للدولة في المستقبل، ومن ثم ستتحمل الأجيال القادمة الجانب الأكبر من أعبائه، ما يؤثر سلباً في مستويات رفاهيتهم نتيجة تحمل أعباء لم يشاركوا في اتخاذ القرارات الخاصة بها، بل ربما لم يستفيدوا منها أساساً، وذلك حينما تذهب منفعة هذه الديون بالكامل إلى الجيل الحالي. بالتأكيد فإن العجز المالي ليس ضاراً على طول الخط بل أنه في كثير من الأحيان يصبح ضرورة، مثل العجز الذي تحققه الدولة كي ترفع به معدلات التوظيف وتقاوم ارتفاع معدلات البطالة (صالح وسلمان، 2021: 203-210) ويتم حساب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{الدين العام الداخلي إلى النفقات العامة} = \frac{\text{الدين الداخلي}}{\text{النفقات العامة}} \times 100\%$$

3. نسبة تغطية الإيرادات العامة إلى الانفاق العام: يقاس مؤشر نسبة تغطية الإيرادات العامة إلى الانفاق العام من خلال قسمة الإيرادات العامة على إجمالي الانفاق العام فإذا كانت الناتج أكبر من الواحد الصحيح أي إن الإيرادات العامة أكبر من النفقات العامة وهذا يحقق الاستدامة المالية، أما إذا كانت أقل من الواحد الصحيح أي إن الإيرادات لا تغطي النفقات، وهذا لا يحقق الاستدامة المالية. أما إذا كانت النتيجة واحد فإن الإيرادات تغطي النفقات. أي إن الإيرادات بالكاد تكفي لتغطية النفقات (الدباغ والسعدون، 2020: 83) ويتم حساب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة تغطية الإيرادات العامة إلى الانفاق العام} = \frac{\text{الإيرادات العامة}}{\text{النفقات العامة}} \times 100\%$$

4. مؤشر العجز الأولي: يعتمد هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز أو الفائض الأولي للموازنة العامة عن طريق حساب الفرق بين النفقات العامة دون مدفوعات الفوائد والإيرادات العامة دون تحصيل الفوائد. وتشير هذه النسبة إلى قوة القيود المفروضة على اتخاذ القرار في الموازنة العامة السنوية بسبب زيادة عبء الدين العام. بما أنه يستلزم استبعاد جوانب أخرى من الإنفاق العام في الموازنة العامة، مما يؤدي إلى تحويل معظم النفقات العامة إلى نفقات لا مفر منها، فإن هذا المؤشر للموازنة العامة شرط ضروري لضمان استقرار الدين العام إلى نسبة الإنتاج والاستدامة المالية، ولكنها ليست

شرطاً كافياً لتحقيق ذلك. نظرياً، من أجل تحقيق الاستدامة المالية، يجب أن تستمر الموازنة في تحقيق فائض أولي تراكمي على مدى فترة طويلة، تضمن من خلاله سداد أعباء الدين العام المستحقة سنوياً (محمد وحسين، 2000: 150-151).

مؤشر العجز الأولي = الإيرادات العامة - النفقات العامة

المبحث الثالث: تحليل واقع بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في العراق

سيتم في هذا المبحث تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في العراق، والتي تم اختيارها بما ينسجم مع موضوع الدراسة وهي (الناتج المحلي الإجمالي، الدين العام، الموازنة العامة، سعر الصرف) وكما في الجدول:

أولاً. تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق: تشترك العديد من الأنشطة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وكما يأتي:

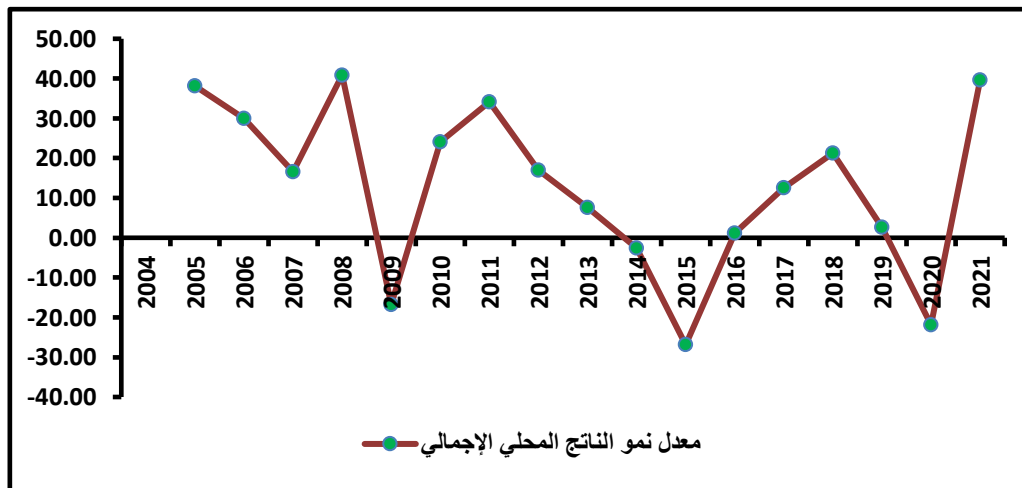
الجدول (1): تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2021) (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو (%)
2004	53235359	-----
2005	73533599	38.13
2006	95587955	29.99
2007	111455813	16.60
2008	157026062	40.89
2009	130643200	-16.80
2010	162064566	24.05
2011	217327107	34.10
2012	254225491	16.98
2013	273587529	7.62
2014	266332655	-2.65
2015	194680972	-26.90
2016	196924142	1.15
2017	221665710	12.56
2018	268918874	21.32
2019	276157868	2.69
2020	215661517	-21.91
2021	301152819	39.64

المصدر: بيانات البنك المركزي العراقي المنشورة على موقع البنك بتاريخ 2024/9/1

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1)، واقع الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2021)، ونلاحظ بأنه كان متزايد بشكل مستمر خلال المدة (2004-2013)، فبعد أن كان بواقع (53235359 مليون دينار) في عام 2004، استمر بعدها بالتزايد ليصبح بواقع (273587529 مليون دينار) في عام 2013، مع ملاحظة انخفاضه في عام 2009 بسبب أزمة الرهن العقاري إذ

أصبح بواقع (130943200 مليون دينار)، ويعود سبب تزايدده خلال المدة (2004-2013) إلى التزايد المستمر في الكميات المنتجة والمصدرة من النفط الخام فضلاً عن التزايد في أسعار بيعه عالمياً، إذ وصلت أسعار النفط في السنوات 2011 و2012 و2013 مستويات فاقت (100 دولار لكل برميل)، أما في عامي 2014 و2015 فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي ليصبح بواقع (266332655 مليون دينار) و(194680972 مليون دينار) على التوالي، وذلك بسبب الأزمة المزدوجة التي أفرزتها أحداث التاسع من حزيران من عام 2014 المتمثلة بدخول عصابات داعش إلى العراق واحتلالها العديد من المناطق في البلاد وما تلاها من اضطرابات أمنية وسياسية، فضلاً عن الانخفاض الشديد في أسعار النفط الخام العالمية، أما خلال المدة (2016-2019) فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي تزايداً مستمراً، إذ بعد أن أصبح بواقع (196924142 مليون دينار) مسجلاً تزايداً طفيفاً إلا أنه استمر بعدها بالتزايد وبوتائر متزايدة ليصبح بواقع (276157868 مليون دينار) في عام 2019، ويعود سبب ذلك التزايد إلى عودة الحياة تدريجياً للمناطق المحررة من قبضة المسلحين وعودة النشاط التجاري لسابق عهده بعد فتح المنافذ والطرق التجارية الرئيسية فضلاً عن تعافي أسعار النفط الخام العالمية، وفي عام 2020 فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي العراقي ليصبح بواقع (215661517 مليون دينار) بسبب تداعيات مكافحة انتشار فيروس كورونا، إلا أنه عاود الانتعاش ليصبح بواقع (301152819 مليون دينار) في عام 2021 وهي أعلى قيمة له خلال مدة الدراسة، ويرجع سبب ذلك التزايد لبلوغ قيم الكميات المصدرة والمنتجة من النفط الخام العراقي أعلى قيم لها فضلاً عن وصول أسعار النفط مستوى (100 دولار لكل برميل تقريباً)، كما نلاحظ من نفس الجدول معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتي كانت متباينة بشكل كبير، إذ إن القيم الموجبة تعني تزايد الناتج المحلي الإجمالي وإن أعلى معدل إيجابي كان بواقع (40,89%) في عام 2008 بعد تسجيل الناتج المحلي الإجمالي لزيادة مقدارها (46 تريليون دينار تقريباً)، أما القيم السالبة في الأعوام 2009 و2014 و2015 و2020 فهي تشير إلى الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي وإن أقل قيمة سالبة خلال مدة الدراسة قد كانت بواقع (21,91%) في عام 2020، وذلك بسبب تداعيات فيروس كورونا وتسجيل الناتج المحلي الإجمالي لانخفاض مقداره (61 تريليون دينار تقريباً)، والشكل رقم (2) الآتي يبين تحليلنا أعلاه لتطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2004-2021).



الشكل (1): اتجاهات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2021-2004)

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات البنك الدولي.

ثانياً. تطور الدين العام في العراق: يتكون الدين العام من مجموع الدين الداخلي والخارجي، إذ يبين الجدول رقم (2) إجمالي الدين الداخلي للعراق للمدة (2004-2021)، ونلاحظ بأن قيمه كانت متباينة في مستوى منخفض خلال المدة (2004-2013)، إذ بعد أن كان الدين العام بواقع (6061688 مليون دينار) في عام 2004، أصبح بواقع (6593960 مليون دينار) في عام 2005، أما خلال المدة (2006-2008) فقد انخفض الدين الداخلي في العراق، إذ بعد أن أصبح بواقع (5645390 مليون دينار) في عام 2006، استمر بعدها بالتناقص حتى أصبح بواقع (4455569 مليون دينار) في عام 2008، ويعود سبب انخفاض الدين العام خلال هذه المدة إلى الاضطرابات الأمنية والسياسية التي حصلت في عامي 2006 و2007، أما خلال عامي 2009 و2010 فقد شهد الدين الداخلي تزايداً مستمراً ليصبح بواقع (8434049 مليون دينار) و(9180806 مليون دينار) على التوالي، وذلك بعد تحسن الظروف الأمنية والسياسية، لكنها انخفضت خلال المدة (2011-2013)، وبعد تسجيل الدين الداخلي لانخفاض أصبح بموجبه بواقع (7446859 مليون دينار) في عام 2011، واستمر بعدها بالتناقص ليصبح بواقع (4255549 مليون دينار) في عام 2013، وهي أقل قيمة له خلال مدة الدراسة، وذلك بعد تخفيض البنك المركزي العراقي ووزارة المالية العراقية لعدد المزايدات، خاصة بعد الانتعاش الكبير في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة بفضل ارتفاع أسعار النفط الخام وتحقيق أعلى قيم فائضة في الموازنة العامة، أما خلال المدة (2014-2017) فقد كان الدين الداخلي متزايد وبوتائر متزايدة وكان في مستوى أعلى بكثير مما كان عليه في السنوات السابقة، فبعد أن أصبح بواقع (9520019 مليون دينار) في عام 2014، استمر بعدها بالتزايد الكبير ليصبح بواقع (47678796 مليون دينار) في عام 2017، ويرجع سبب هذا التزايد الكبير إلى قرار الحكومة بالاعتماد على الدين الداخلي في تأمين عجزها بدلاً من الاعتماد على الدين الخارجي، خاصة بعد تعرض الاقتصاد العراقي إلى أزمة مزدوجة بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية تزامناً من الاضطرابات الأمنية والسياسية التي حصلت بسبب تداعيات أحداث التاسع من حزيران لعام 2014، ورغم التزايد الكبير الحاصل في المدة السابقة، تعرضت السلسلة الزمنية للدين الداخلي في العراق إلى الانخفاض خلال عامي 2018 و2019 لكنه لم يكن كبيراً جداً إذ أصبح بواقع (41822918 مليون دينار) و(38331548 مليون دينار) على التوالي، وذلك بعد تمكن وزارة المالية العراقية من تسديد الديون السابقة، خاصة بعد الانتعاش الكبير في الناتج المحلي الإجمالي وتزايد الإيرادات النفطية بفضل ارتفاع أسعار النفط الخام وتحقيق قيم فائضة مرتفعة في الموازنة العامة، أما خلال عامي 2020 و2021 فقد سجل الدين الداخلي قفزة نوعية لم يشهدها الاقتصاد العراقي من قبل، إذ بلغ الدين الداخلي أعلى قيمة له خلال مدة الدراسة، أي منذ صدور قانون البنك المركزي العراقي المرقم 56 لسنة 2004، إذ أصبح الدين الداخلي بواقع (64246559 مليون دينار) و(69912394 مليون دينار) على التوالي، وذلك في أعقاب إجراءات الغلق المتبعة في أغلب بلدان العالم بسبب مكافحة انتشار فيروس كورونا، وتدابيرها التي أدت إلى انخفاض كبير في الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي وحصول أعلى قيمة للعجز في الموازنة العامة، مما دفع الحكومة إلى زيادة حجم الاقتراض الداخلي من الحوالات والسندات لتأمين النفقات الجارية.

الدين العام = الدين الداخلي + الدين الخارجي

الجدول (2): واقع الدين العام في العراق للمدة (2004-2021) (مليون دينار)

السنوات	الدين الداخلي (1)	الدين الخارجي (2)	الدين العام (3)	معدل النمو
2004	6061688	157991640	164053328	-----
2005	6593960	116116590	122710550	-25.20
2006	5645390	90289010	95934400	-21.82
2007	5193705	63553200	68746905	-28.34
2008	4455569	62133120	66588689	-3.14
2009	8434049	48751430	57185479	-14.12
2010	9180806	67689625	76870431	34.42
2011	7446859	73458534	80905393	5.25
2012	6547519	71209451	77756970	-3.89
2013	4255549	72400034	76655583	-1.42
2014	9520019	69848890	79368909	3.54
2015	32142805	70497103	102639908	29.32
2016	47362251	76864612	124226863	21.03
2017	47678796	35296740	82975536	-33.21
2018	41822918	33514137	75337055	-9.21
2019	38331548	33016296	71347844	-5.30
2020	64246559	31085182	95331741	33.62
2021	69912394	36630915	106543309	11.76

المصدر:

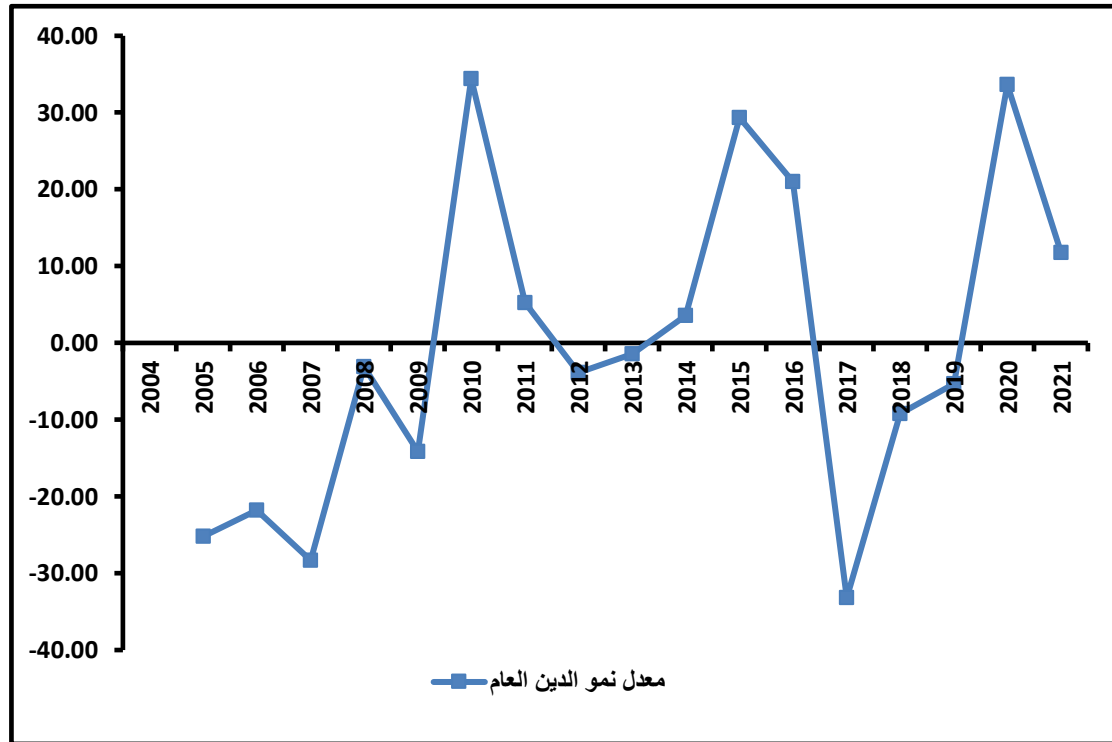
1. بيانات البنك المركزي العراقي المنشورة على موقع البنك بتاريخ 2024/9/1
2. * (2004-2013) البنك المركزي العراقي، تقارير سنوية متعددة.
3. الدين العام = الدين الداخلي + الدين الخارجي

ويبين الجدول رقم (2) كذلك، واقع الدين الخارجي في العراق خلال المدة (2004-2021)، ونلاحظ بأنه كان منخفض بصورة مستمرة خلال المدة (2004-2009)، وأنه كان بقيمة مرتفعة خلال العام 2004 وبواقع (157991640 مليون دينار)، وذلك بسبب الديون الخارجية المتراكمة مما قبل عام 2004، وبعدها استمر الدين الخارجي بالتناقص وذلك بعد نجاح وزارة المالية والبنك المركزي العراقي في دخول مفاوضات مع صندوق النقد الدولي وتوقيع عدد من الاتفاقيات المساندة للدول الخارجية من النزاعات، والتوقيع على محاضر اتفاق مع الدول المنضوية في نادي باريس وشطب نسبة كبيرة من ديون العراق، فضلاً عن حصول العراق على منح في مؤتمر مدريد، وهذا ما ساعد

على تخفيض الدين الخارجي ليصبح بواقع (48751430 مليون دينار) في عام 2009، أما خلال المدة (2010-2016) فقد كانت الدين الخارجي متباينة بشكل طفيف، وبمتوسط بلغ (71709750 مليون دينار) إذ كانت أعلى قيمة لها بواقع (76864612 مليون دينار) في عام 2016 (أي في نهاية المدة)، بينما أقل قيمة لها كانت بواقع (67689625 مليون دينار) في عام 2010 (أي في بداية المدة)، أما خلال المدة (2017-2021) فقد أصبح قيم الدين الخارجي متباينة بشكل طفيف أيضاً، لكن في مستوى أقل وبمتوسط بلغ (33908654 مليون دينار)، إذ أنه وبعد أن أصبح بواقع (35296740 مليون دينار) في عام 2017، استمر بعدها بالتناقص ليصبح بواقع (31085182 مليون دينار) في عام 2020، وهي أقل قيمة له خلال مدة الدراسة، أما في عام 2021 فقد أصبح الدين الخارجي في العراق بواقع (36630915 مليون دينار)، ويرجع سبب الانخفاض في الدين الخارجي في العراق بشكل عام خلال مدة الدراسة وبشكل خاص منذ عام 2016 إلى قرار الحكومة العراقية المتضمن تقليل الاعتماد على القروض الخارجية، وتمويل العجز من الدين الداخلي، وسنحاول توضيح ذلك الاستنتاج عن طريق مقارنة الدين الداخلي والخارجي معاً.

وبيين الجدول رقم (2) أيضاً، واقع الدين العام في العراق خلال المدة (2004-2021)، ونلاحظ بأنه كان متناقص بشكل عام وبصورة مستمرة خلال المدة (2004-2009)، إذ وبعد أن كان بواقع (164053328 مليون دينار) في عام 2004 استمر بالتناقص ليصبح بواقع (57185479 مليون دينار) في عام 2009، وإن هذا التناقص يرجع للتناقص الكبير الحاصل في الدين الخارجي، إذ إن الدين الداخلي خلال هذه المدة كان في مستوى منخفض جداً، أما خلال المدة (2010-2014) فقد كانت قيم الدين العام شبه ثابتة وبمتوسط بلغ (78311457 مليون دينار)، وكانت أقل قيمة للدين الخارجي بواقع (76655583 مليون دينار) في عام 2013 وهو العام الذي حقق في العراق أعلى فائض بسبب زيادة أسعار النفط الخام العالمية، فيما كانت أعلى قيمة له بواقع (80905393 مليون دينار) في عام 2011، وفي عامي 2015 و2016 فقد ارتفعت قيمة الدين العام لتصبح بواقع (102639908 مليون دينار) و(124226863 مليون دينار) على التوالي، وذلك بسبب تداعيات أحداث التاسع من حزيران من عام 2014، أما خلال المدة (2017-2019) فقد شهد الدين العام تناقصاً مستمراً، فبعد أن أصبح بواقع (82975536 مليون دينار) في عام 2017 استمر بعدها بالتناقص ليصبح بواقع (71347844 مليون دينار) في عام 2019، ويرجع سبب هذا التناقص إلى تعافي أسعار النفط الخام وحصول زيادات مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب زيادة الإيرادات النفطية، أما في عامي 2020 و2021 فقد شهد الدين الخارجي تزايداً مستمراً لتصبح بواقع (95331741 مليون دينار) و(106543309 مليون دينار) وذلك بسبب تداعيات السيطرة على فيروس كورونا.

ونلاحظ من خلال الشكل رقم (2) الآتي، معدل نمو الدين العام خلال المدة (2004-2012)، ونلاحظ بأن القيم كانت متباينة خلال مدة الدراسة، وإن أعلى قيمة لمعدل النمو خلال مدة الدراسة كانت بواقع (34,42 %) في عام 2010، أما أقل قيمة لمعدل النمو خلال مدة الدراسة كانت بواقع (33,21 %) في عام 2017.



الشكل (2): اتجاهات معدل نمو الدين العام في العراق للمدة (2021-2004)

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (2)

ثالثاً. تحليل نتائج النماذج القياسي لتأثير صدمات السياسة الإنفاقية في الميزان التجاري:
المطلب الأول: أثر تقلبات الإيرادات النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة على فائض وعجز الموازنة العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير.

الجدول (3): مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج

Covariance Analysis: Ordinary		
Date: 11/18/23 Time: 13:43		
Sample: 2004Q1 2021Q1		
Included observations: 69		
Balanced sample (listwise missing value deletion)		
Correlation		
	Y1	X
Y1	1	

X	0.73943	1
	0.00008	-----

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.13).

الجدول (4): نتائج الأثر في الأجل القصير

Dependent Variable: D(Y1)				
Method: ARDL				
Date: 11/18/23 Time: 11:25				
Sample: 2004Q2 2021Q1				
Included observations: 68				
Dependent lags: 1 (Automatic)				
Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): X				
Deterministic: Restricted constant and no trend (Case 2)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Number of models evaluated: 2				
Selected model: ARDL (1,1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.12730	0.049094	-2.592988	0.01170
D(X)	0.69186	0.194936	3.549168	0.00071

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.13).

أ. أظهرت نتائج الجدول أعلاه أن مؤشر الإيرادات النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة (X) له تأثير إيجابي في مؤشر الفائض والعجز نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني كلما ارتفعت الإيرادات النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة كلما ارتفع الفائض والعجز في الموازنة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي أي عند ارتفاع أسعار النفط يرتفع الفائض وعند انخفاض أسعار النفط ينخفض الفائض ومن ثم حدوث عجز وهذا مطابق للواقع.

ب. أظهرت نتائج الجدول أعلاه أن قيمة تصحيح الخطأ كانت سالبة ومعنوية وبذلك تم تحقق الشرط الضروري والكافي للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وإن الاختلال في التوازن قصير الأجل في السنة السابقة (t-) يتم تصحيحه خلال (12%) من السنة الحالية (t-1).

1. أثر الإيرادات النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة على فائض وعجز الموازنة العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.

الجدول (5) نتائج الأثر في الأجل الطويل

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X(-1)	1.04019	0.32790	3.17220	0.00229
C	-89.3681	30.1952	-2.95967	0.00427
Note: * Coefficients derived from the CEC regression.				

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.13).

أظهرت نتائج الجدول أعلاه أن مؤشر الإيرادات النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة (X) له تأثير إيجابي في مؤشر الفائض والعجز نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني كلما ارتفعت الإيرادات النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة كلما ارتفع الفائض والعجز في الموازنة أي عند ارتفاع

أسعار النفط يرتفع الفائض وعند انخفاض أسعار النفط ينخفض الفائض ومن ثم حدوث عجز وهذا مطابق للواقع الاقتصادي في الأجل الطويل.

2. أثر الإيرادات النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة على الدين الداخلي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير:

الجدول (6): نتائج الأثر في الأجل القصير

Dependent Variable: D(Y2)				
Method: ARDL				
Date: 11/18/23 Time: 18:53				
Sample: 2004Q2 2021Q1				
Included observations: 68				
Dependent lags: 1 (Automatic)				
Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): X				
Deterministic: Restricted constant and no trend (Case 2)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Number of models evaluated: 2				
Selected model: ARDL (1,1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.04530	0.009764	-4.639374	0.0000
D(X)	-0.85634	0.096615	-8.863465	0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.13).

أ. أظهرت نتائج الجدول رقم (6) أن مؤشر الإيرادات النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة (X) لها تأثير عكسي على مؤشر الدين الداخلي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير وهذا يعني كلما ارتفعت الإيرادات النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة كلما انخفض الدين الداخلي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ب. أظهرت نتائج الجدول رقم (6) أن قيمة تصحيح الخطأ كانت سالبة ومعنوية وبذلك تم تحقق الشرط الضروري والكافي للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وإن الاختلال في التوازن قصير الأجل في السنة السابقة (t-) يتم تصحيحه خلال (1%) من السنة الحالية (t-1).

3. أثر الإيرادات النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة على الدين الداخلي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل:

الجدول (7): نتائج الأثر في الأجل الطويل

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X(-1)	-2.89445	1.162920	-2.488952	0.0153
C	278.554	107.5655	2.589629	0.0118
Note: * Coefficients derived from the CEC regression.				

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.13).

أظهرت نتائج الجدول رقم (7) أن مؤشر الإيرادات النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة (X) لها تأثير عكسي على مؤشر الدين الداخلي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل يعني كلما ارتفعت الإيرادات النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة كلما انخفضت الدين الداخلي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

مستخلص الجانب التطبيقي: إن مؤشر الإيرادات النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة (X) له تأثير ايجابي في مؤشر الفائض والعجز نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني كلما ارتفعت الإيرادات النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة كلما ارتفع الفائض والعجز في الموازنة أي عند ارتفاع أسعار النفط يرتفع الفائض وعند انخفاض أسعار النفط ينخفض الفائض ومن ثم حدوث عجز وهذا مطابق للواقع الاقتصادي في الأجل الطويل.

1. أظهرت نتائج الاستقرار الهيكلي للبيانات أنها داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على استقراره النموذج المقدر في الأجل القصير والأجل الطويل.
 2. إن مؤشر الإيرادات النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة (X) تأثير طردي على مؤشر الانفاق الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.
 3. إن مؤشر الإيرادات النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة (X) لها ارتباط ايجابي مع مؤشر الدين الخارجي نسبة الناتج المحلي الإجمالي.
 4. إن مؤشر الإيرادات النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة (X) لها تأثير عكسي على مؤشر الدين الخارجي نسبة الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير وهذا يعني كلما ازدادت الإيرادات النفطية كلما انخفض الدين الخارجي نسبة الناتج المحلي الإجمالي وهذا مطابق للواقع الاقتصادي.
- أظهرت النتائج أن قيمة تصحيح الخطأ كانت سالبة ومعنوية وبذلك تم تحقق الشرط الضروري والكافي للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وإن الاختلال في التوازن قصير الأجل في السنة السابقة t- يتم تصحيحه خلال (15%) من السنة الحالية (t-1).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. أظهرت النتائج أن قيمة تصحيح الخطأ كانت سالبة ومعنوية وبذلك تم تحقق الشرط الضروري والكافي للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وإن الاختلال في التوازن قصير الأجل في السنة السابقة t- يتم تصحيحه خلال (15%) من السنة الحالية (t-1).
2. إن مؤشر الإيرادات النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة (X) له ارتباط عكسي مع مؤشر الدين الداخلي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب اعتماد الموازنة العراقية بنسبة كبيرة جداً على الإيرادات النفطية فكلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت الإيرادات النفطية وانخفض الدين الداخلي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
3. إن مؤشر الإيرادات النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة (X) لها تأثير عكسي على مؤشر الدين الداخلي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل يعني كلما ارتفعت الإيرادات النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة كلما انخفضت الدين الداخلي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
4. إن مؤشر الإيرادات النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة (X) لها تأثير عكسي على مؤشر الدين الداخلي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير وهذا يعني كلما ارتفعت الإيرادات النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة كلما انخفض الدين الداخلي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

5. إن مؤشر الإيرادات النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة (X) له تأثير إيجابي في مؤشر الفائض والعجز نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني كلما ارتفعت الإيرادات النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة كلما ارتفع الفائض والعجز في الموازنة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي أي عند ارتفاع أسعار النفط يرتفع الفائض وعند انخفاض أسعار النفط ينخفض الفائض ومن ثم حدوث عجز وهذا مطابق للواقع.
6. أظهرت نتائج أن قيمة تصحيح الخطأ كانت سالبة ومعنوية وبذلك تم تحقق الشرط الضروري والكافي للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وإن الاختلال في التوازن قصير الأجل في السنة السابقة (t-) يتم تصحيحه خلال (12%) من السنة الحالية (t-1).

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة نشر الوعي حول أهمية استخدام مفهوم الاستدامة المالية عند إعداد الموازنة العامة للدولة للحد من المشاكل المصاحبة لها.
2. العمل على المحافظة على الموارد وعدم استغلالها للجيل الحالي وحفظ هذه الموارد والعمل على استدامتها من أجل مستقبل الأجيال القادمة.
3. تقليل الاعتماد على القروض الخارجية، وتمويل العجز من الدين الداخلي.
4. ضرورة العمل على تقييم مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها مآليتها العامة وتمويل برامج الاتفاق العام المختلفة دون التعرض لحالات التعتثر المالي والعجز عن السداد وفقاً لمفهوم الاستدامة المالية.
5. العمل على عدم تراكم عجز الموازنة العامة للدولة حتى لا تضطر إلى إعادة هيكلة وترتيب أولويات الإنفاق وآليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونيتها.
6. ينبغي على الحكومة تبني خطط اقتصادية لتصحيح الأوضاع المالية والاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في العراق من أجل تحقيق الاستدامة المالية والحد من العجزات في الموازنة العامة.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. الهيتي احمد حسن، 2006، اقتصاديات النفط، دار الكتاب للنشر والطباعة، الموصل.
2. سعودي، عبد الصمد، 2019، التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار تليجي، العدد (2).
3. التميمي، عباس فاضل رسن، 2011، أثر تقلبات أسعار النفط الخام في أسعار الاسهم، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
4. صالح، خطاب عمران وحمدان اسحق يوسف، 2017، تطورات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها خلال المدة 2004-2019، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (1) العدد. (37)، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد.
5. عبدالله، رند حسين والشمري حسين عباس، 2022، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الانفاق الكلي والناتج المحلي الإجمالي في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للعلوم الاقتصادية، العدد3، العراق.
6. الزبيدي، رشاء، سالم جبار، 2014، تحليل تقلبات أسعار النفط الخام وأثارها على الاستقرار الاقتصادي في كل من العراق والجزائر والسعودية للمدة (1990-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

7. وزارة التخطيط العراقية/الجهاز المركزي للإحصاء/قسم الأرقام القياسية/تقرير أسعار صرف الدولار لعام 2019.

8. الدباغ، لقمان محمد والسعدون مهند حازم، 2020، دور تقارير محاسبة الاستدامة في تقييم الاداء البيئي للقطاع الصحي، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد خاص، العراق.

9. الدباغ، لقمان محمد والسعدون مهند حازم، 2020، دور تقارير محاسبة الاستدامة في تقييم الاداء البيئي للقطاع الصحي، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد خاص، العراق.

10. صالح، عهود حمود وسلمان احمد عبد الله، 2021، استراتيجية مستقبلية حول واقع مؤشرات الاستدامة المالية في العراق، مجلة اقتصاديات الاعمال، العدد 13، العراق.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Artem Myronovych, 2001, The impact of oil price fluctuations on the ukrainian economy, degree Master of Arts in Economics, National University of "Kyiv-Mohyla Academy", Ukraine.
2. Prepared by Aasim M, 2015, Global Implications of Lower Oil Prices, IMF staff discussion note.